مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 07 / العدد: 02
ص ص.(190-214).

السياسة العامة الثقافية في الجزائر بين المرجعية التاريخية والتحولات الراهنة (2000-2023).

Cultural public policy in Algeria between historical reference and current transformations(2000-2023) .

مصطفى جزار[1]، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)
m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/01 تاريخ القبول: 2024/02/13 تاريخ النشر: 2024/02/27

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع السياسة الثقافية في الجزائر، من خلال التطرق لمرجعيتها التاريخية، وأهم منطلقاتها، وتحليل واقعها الحالي بقياس أدائها، والتطرق لمختلف التحديات التي تواجهها. وتبيان دورها في تنمية المجتمع، كعمل حضاري شمولي يمس مختلف جوانب حياة الأفراد والجماعات في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تأسيسا على ذلك تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية المتعلقة بمدى قدرة السياسة الثقافية في الجزائر الحفاظ على مرجعيتها التاريخية والتأقلم ومتغيرات العصر. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الثقافية في الجزائر لم تأخذ الحيز الكافي من الاهتمام، رغم إمكانية المراهنة عليها في الحفاظ على الهوية الوطنية، والمساهمة في تحقيق التنمية الثقافية كجزء من التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الثقافية؛ الهوية الوطنية؛ الأزمة الثقافية؛ المرجعية التاريخية.

Abstract :

This study addresses the reality of cultural policy in Algeria, by addressing its historical reference, it's most important starting points, analyzing its current reality by measuring its performance, and addressing the various challenges it faces. And to display the role of culture in the development of society, as a comprehensive civilized work that affects the various aspects of the lives of individuals and groups in their economic, political and social dimensions.

Based on this, the study attempts to answer the problem of the ability of cultural policy in Algeria to maintain its historical reference while adapting to the changes of the times. So it concluded that cultural policy in Algeria did not receive enough attention, despite the possibility of betting on it in preserving national identity and contributing to achieving Cultural development as part of comprehensive development.

Key words: cultural policy; National Identity; cultural crisis; Historical reference.

مقدمة:

في كل المراحل التاريخية التي شهدتها الجزائر كانت هناك مجموعة من التفاعلات والحركات التغييرية والنماذج الاجتماعية، والتي ساهمت في تكوين الصورة النهائية للمجتمع الجزائري، كما كانت هناك سياسات عامة ثقافية تحاول التأسيس لعملية الوعي الثقافي المجتمعي، ضمن استراتيجية هامة في التنمية المستدامة، تأخذ في أولوياتها الحفاظ على المرجعية التاريخية والهوية الوطنية الجزائرية، والإرث الحضاري والفكري، والمكتسبات التاريخية.

تسعى هذه الدراسة للتشخيص الدقيق والموضوعي للسياسة الثقافية في الجزائر، كنوع من أنواع السياسات العامة، من خلال دراسة تحليلية للسياق التاريخي لهذه السياسة، وتسليط الضوء على وضعها الحالي، مع إبراز وتوضيح أهمية قطاع الثقافة على مختلف الأصعدة، وإظهار الإمكانيات الثقافية المادية وغير المادية التي تتمتع بها الجزائر، وحصر المعوقات التي حالت ولا تزال تحول دون الاهتمام بهذا القطاع الحساس، ومختلف التحديات التي تواجهه.

تأسيسا على ما سبق تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المركزية التالية: **ما مدى مساهمة السياسة الثقافية في الجزائر في الحفاظ على موروثها الثقافي، وفي مواكبة التغيرات الراهنة داخليا وخارجيا؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على الشكل التالي:

-ما هي محددات المرجعية التاريخية للسياسة الثقافية في الجزائر؟

-ما هو واقع السياسات الثقافية في الجزائر؟

-ما هي النقائص والمعوقات التي حالت دون تحقيق النجاح النسبي للسياسات الثقافية في الجزائر؟

-ما هي مختلف التحديات التي تواجه السياسة الثقافية في الجزائر؟

وقدم تم تحديد حدود الدراسة في الفترة ما بين 2000و2023 من الناحية الزمانية، وبالنسبة للجزائر من الناحية المكانية، أما من الناحية الموضوعية فقد تم التطرق لمجموعة من السياسات الثقافية المعتمدة في الجزائر في السياق الثقافي.

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

-كلما عبرت السياسة الثقافية عن التوجهات الفكرية والايديولوجية والمرجعية التاريخية، كلما تمكنت من تحقيق الأهداف العامة التي وضعت من أجلها.

-تمثل السياسة الثقافية استجابة للطلب الثقافي الوطني من جهة، والمساهمة في مواكبة التحديات الثقافية الدولية من جهة ثانية.

-كلما كانت السياسة الثقافية نتاج بحث ودراسة معمقين، كلما كانت أكثر فعالية.

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب منا الاعتماد على مجموعة من المناهج والاقترابات، حيث تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون من أجل تحليل مضمون السياسات الثقافية المتبعة في الجزائر، والتطرق لمختلف أبعادها، و معرفة استراتيجيتها والفاعلين الأساسيين فيها، ومختلف الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمنهج التاريخي من أجل معرفة السوابق التاريخية لمختلف السياسات الثقافية المعتمدة في الجزائر، وكذا مختلف التشريعات المعتمدة في هذا المجال، والتطرق لأبعادها التاريخية، فالسياسة الثقافية في الجزائر ليست وليدة اللحظة، وإنما لها امتدادها في التاريخ الجزائري، أما بالنسبة للاقترابات فقد تم الاستعانة بالاقتراب النسقي لدافيد استن، والذي يساعدنا في دراسة وتحليل السياسة الثقافية كجملة من المطالب الواردة من البيئة الداخلية وكيفية استجابة النظام السياسي لها في شكل مخرجات وتغذية استرجاعية، كما تم الاستعانة بالاقتراب القيمي الذي يساعد في

تفسير مضمون السياسة الثقافية باعتبارها تمثل مجموعة من القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع الجزائري، والمميزة له عن بقية الشعوب.

ومن أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع، والتعمق فيه، تم اعتماد خطة الدراسة التالية:

-المحور الأول: السياق التاريخي للسياسة الثقافية في الجزائر.

-المحور الثاني: واقع السياسة الثقافية في الجزائر.

-المحور الثالث: معوقات السياسة الثقافية في الجزائر وسبل التغلب عليها.

المحور الأول: السياق التاريخي للسياسة الثقافية في الجزائر.

السياسة الثقافية في الجزائر ليست وليدة اليوم، بل هي ضاربة بجذورها في التاريخ، ولها سياقاتها ومبادئها وأهدافها، وقد بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودها لتدعيم الثقافة الوطنية، والتأسيس لانطلاقة ثقافية أصيلة وحقيقية، تستند للواقع التاريخي للشعب الجزائري، وتأخذ بأسباب الحضارة والرقي، دون الانغلاق على منجزات الحضارة الانسانية وفهم الأخر، للاستفادة من ذلك.

أولاً: المبادئ الأساسية للسياسة الثقافية في الجزائر.

تقوم السياسة الثقافية على التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشروعات في ميادين العمل الثقافي، من أجل بلوغ الأهداف التي يتطلع لها المجتمع في ظل الظروف والامكانيات المتوفرة(ben hamou, 1998) ، وقد سعت مختلف السياسات الثقافية المعتمدة في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من المبادئ وتجسيد جملة من الأهداف، والتي نجد من أهمها نشر التعليم، واعتماد اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية، وتجسيد الطابع الوطني والثوري للثقافة الجزائرية (فيلالي، 1999، صفحة 541). وعلى مستوى الممارسة تم إتاحة فرصة التعليم لكل الأطفال الجزائريين بصفة ديمقراطية ومجانية، وهو مبدأ لا زال راسخا إلى يومنا هذا.

إن المطلع على السياسة الثقافية المتبعة في عهدي الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين، يلاحظ وجود تشابه كبير في توجهاتهما، إلا أن النتائج كانت أكثر وضوحا في عهد الرئيس هواري بومدين، نظرا لطول فترة حكمه مقارنة بسابقه، حيث تم اعتماد سياسة طموحة جدا في مجال التربية والتعليم، لم تقتصر على الجيل الحاضر بل امتدت للجيل القديم عن طريق وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية إضافة إلى العمل على استعادة الثقافة الوطنية وتعزيز مقوماتها. كما تم تحديد مفهوم الثورة الثقافية، والتي تعني الاسترجاع الكامل للشخصية الجزائرية، التي حاول الاستعمار الفرنسي محوها (بلحسن، 1990، صفحة 54).

كما عمل الرئيس هواري بومدين على تطبيق سياسة التعريب، بهدف التخلص من التبعية اللغوية والثقافية لفرنسا، والتخلص من رواسب الماضي الثقافي الاستعماري، مع التركيز على إصلاح برامج التعليم، من خلال إعادة النظر في المواد المدرسة، خصوصا في مجالات السياسة والتاريخ والاقتصاد واللغة والدين، حتى تتسق وايديولوجيا النظام السياسي حينذاك. ولعل من الضروري التأكيد على أنه خلال تلك الفترة ارتبط مفهوم السياسة الثقافية بتدخل الدولة المباشر في النشاط الثقافي، باعتباره أحد مجالات السياسة العامة (أبو غازي، 1973، صفحة 8). وعموما تم التركيز خلال هذه الفترة على ثلاثة ثوابت أساسية في الخطاب السياسي الرسمي حول السياسة الثقافية المعتمدة في الجزائر وهي:

1-ارتباط الثقافة الجزائرية باللغة والأصالة، ففي ذهن النخبة الوطنية حينذاك تتكون الثقافة الوطنية في مرحلة أولى عندما تصبح اللغة العربية أداة معبرة عن مختلف القيم الوطنية، وعن كرامتها وسلطتها وقوتها كلغة علم وحضارة، من أجل ذلك تم اعتماد مخطط تعريب التعليم كخطوة أولى، ثم تعريب الإدارة والجهاز البيروقراطي ومختلف القطاعات كخطوة ثانية، في سبيل دعم اللغة العربية، ووضعها في الصدارة. (الأمر رقم67-191، 1967).

2-إرتباط الثقافة بالتغيير والثورة، والعمل على جعل عناصر الهوية الثقافية معاصرة وحيوية وذات طاقة مغيرة، تساهم في النهوض بالفعل الثقافي، ذلك أن حركة الدولة لتغيير مضمون الثقافة وتحديثها، يهدف إلى إدماج قيم الحرية والوطنية والثورية في محصلة جديدة، تمثل القاطرة الأمامية للسياسة الثقافية.

3-تبني الاختيار العلمي والتقني في توجهات التعليم والتكوين والوعي الثقافي، حتى تكون الثقافة الجزائرية عقلانية في وسائلها وأبعادها، ومنهجية ونقدية بروح البحث التي تغذيها، وبكثافة الوسائل والقنوات التي تستعملها للانتشار في كل المستويات الاجتماعية، ولتلبية حاجات المواطنين من خبرات الإعلام والكتاب ومختلف الصناعات الثقافية، بما يعود بالإيجاب على المنظومة الثقافية ككل.

وبرغم كل الجهود المبذولة خلال هاته الفترة لترسيخ الثقافة الوطنية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف، رغم تمكنها من تحقيق بعض الأهداف المسطرة، حيث يمكن إيعاز هذا الاخفاق إلى استمرار الصراع الثقافي والايديولوجي بين أنصار الثقافة العربية من ناحية وأنصار الثقافة الفرنسية، واستمرار المخططات الفرنسية على حساب إحياء رموز الهوية العربية الوطنية والاسلامية، ما أحدث انعكاسات سلبية على السياسة الثقافية المعتمدة. (عزيزي و بوفجلين، 2023، صفحة 984)

ثانيا: المحاور الأساسية للسياسة الثقافية في الجزائر.

لقد برز العمل الثقافي في الجزائر من خلال المحاور الأساسية الكبرى للسياسة الثقافية التي انتهجت وصيغت بعد الاستقلال مباشرة، رغم ما ميز السنوات الأولى للاستقلال من مشاكل وصعوبات لم تسمح بتنظيم العمل الثقافي تنظيما حقيقيا، يسمح بالنهوض الحقيقي بهذا القطاع، فالحياة الثقافية كانت تبعيتها واضحة للنفوذ الفرنسي، لذلك وبدءا من سنة 1965 تركز التوجه العام للسياسة الثقافية في الجزائر على المهام الرئيسية التالية:

1-تعزيز قيمة التراث الثقافي الوطني، عن طريق إحياء مختلف أثاره وأعماله الفنية، ومتاحفه، وانتاجه الفكري، وإعادة تنظيم البنى الإدارية الثقافية، وإعداد تشريع وطني من أجل موائمة الرسالة الثقافية مع توجهات الجزائريين الثقافية، وهويتهم الوطنية. (بغلي، 1980، صفحة 15)

2-النهوض بنشر الثقافة الوطنية، وذلك بإعطاء الأولوية للوسائل السمعية والبصرية، واستغلالها لصالح التوعية الشعبية، وتسخيرها لخدمة التربية والتعليم والثقافة والاعلام. والعمل على تشجيع مختلف أشكال الابداع، والاسهام في تطوير الثقافة الوطنية على الصعيدين الوطني والدولي. (بغلي، 1980، صفحة 16)

3-إنشاء وزارة الإعلام والثقافة بموجب المرسوم 70-53 الصادر في 21 جويلية 1970، لتجميع الاختصاصات الرئيسية في المجال الثقافي تحت مسؤولية مؤسسة واحدة، لتعزيز البنى الثقافية، والارتقاء بالعمل الثقافي (الأمر رقم 70-53، 1970)، حيث عرفت الساحة الثقافية خلال السبعينيات إشراقات وحالة ارتقاء، جعلت الساحة الثقافية تعيش فترة جوهرية، غير أن الاختلالات الكبيرة في فترة التسعينات أدت إلى حالة تراجع شديد للعمل الثقافي في الجزائر، بسبب العشرية السوداء.

ثالثا: السياسة الثقافية من خلال المواثيق.

من أجل توفير أرضية لنهضة ثقافية حقيقية، قامت القيادة السياسية بإعداد ملف الثقافة، حيث عقد أول ملتقى في الجزائر بعد الاستقلال سنة 1968، والذي عالج اشكالية أسباب الركود الثقافي في الجزائر، وبدلا من توجه تدخلات الحاضرين في الملتقى صوب الجوانب المادية والبشرية، والطرق المنهجية لتنشيط قطاع الثقافة، انصبت التدخلات على تقديم مطالب نقابية (شريط، 1981، صفحة 89)، هذا وقد تضمنت مختلف المواثيق التي عرفتها الجزائر الملامح الأساسية للثقافة الجزائرية، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1-أثناء الثورة الجزائرية:

رغم عدم تعرض المواثيق الصادرة خلال هذه الفترة بصورة واضحة للقضية الثقافية، فإنه يمكن أن نستشف بعض الإشارات في هذا المجال.

أ-من خلال بيان أول نوفمبر 1954 والذي بالرغم من عدم تعرضه بشكل واسع ومباشر للجوانب الثقافية، لأن الظرفية لم تكن تقتضي ذلك، إلا أنه تضمن اشارات واضحة للهدف الثقافي ووسائل تحقيقه، من خلال الدعوة للاتحاد حول قضية الاستقلال، انطلاقا من ثقافة ودين التوحيد الذي يعتنقه الشعب الجزائري، حيث كان الهدف المنشود هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الاسلامية والمرجعية الثقافية والفكرية (جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر، 1954).

ب-من خلال وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1955حيث أن المتصفح لوثيقة مؤتمر الصومام لا يجد محورا خاصا ومنفردا بالمسألة الثقافية، وإنما يجد إشارات دالة على التوجه الثقافي المستهدف، من خلال التعبير عن تمسك الشعب الجزائري بمقومات شخصيته الوطنية ورفضه الاندماج مع الجاليات الأوروبية في الجزائر، وفي هذا الإطار جاء في الوثيقة "إن الجزائريين لم يقبلوا أبدا الفرنسية، لا سيما وأن ذلك لم يمنعهم أبدا أن يظلوا أقل حرية واعتبارا من الأجانب". (جبهة التحرير الوطني، مؤتمر الصومام، 1956)

ج-من خلال برنامج طرابلس 1962والذي دعا لضبط الأطر الأساسية للثقافة الجزائرية، وحرص على إعطاء مفهوم متطور وجديد للثقافة، من خلال وجوب قيام الثقافة على ثلاثة عناصر أساسية وهي الثورية والوطنية والعلمية، حيث تشير الوثيقة إلى أن الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها، يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني، وروح البحث التي تنشطها، وانتشارها المنهجي المعمم على كل مستويات المجتمع. (جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس، 1662)

2-بعد الاستقلال:

عرفت الجزائر بعد تحقيقها للاستقلال الوطني جملة من المواثيق عالجت بدورها البعد الثقافي للمجتمع الجزائري، وركزت على تحقيق جملة من الأهداف.

أ-الثقافة من خلال ميثاق الجزائر 1964والذي أعطى مفهوما شاملا للثقافة الوطنية، وحددها على غرار برنامج طرابلس في ثلاثة عناصر أساسية، العنصر الأول أن تكون الثقافة الجزائرية "قومية"، وهذه العبارة أتت مكان "الوطنية"، من خلال إعادة الاعتبار للغة العربية بوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية للأمة والمجتمع الجزائري. العنصر الثاني هو أن تكون الثقافة "ثورية" تساهم في ترقية الشعب الجزائري من خلال تصفية رواسب الاقطاع والخرافات وعادات التفكير المتأخر. العنصر الثالث هو رفض الميثاق أن تكون الثقافة الجزائرية "طائفية" أو "نخبوية"، وهذا تأكيد على صفة "الشعبية"، حتى تكون في خدمة المجتمع بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية. (جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964، 1964)

ب-الثقافة من خلال ميثاق 1976 والذي لم يختلف عن المواثيق السابقة، فقد حدد أهداف الثقافة في ثلاثة عناصر أساسية: (جبهة التحرير الوطني، ميثاق 1976، 1976)

-التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أنواعها وأشكالها.

-الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة المهنية.

-اعتماد منهج في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية.

ج-الثقافة من خلال ميثاق 1986 والذي لم يهمل المكانة الهامة التي أعطيت للثقافة في المجتمع الجزائري، فقد أشار الميثاق إلى الصمود الثقافي أمام القيم الخارجية الدخيلة على المجتمع الجزائري، وهو ذلك الصمود الروحي الرافض لقيم المحتل، المستمدة من قيم المجتمع الجزائري، ورفضه المطلق للعبودية. وقد حدد ميثاق 1986 المجال الثقافي في ميادين التربية والتعليم، والتكوين السياسي والأخلاقي والاجتماعي، والعمل على بعث ثورة حقيقية في قطاع

الثقافة، انطلاقا من مفهوم التغيير الجذري في العلاقات والسلوكيات السلبية، قصد إعادة التوازن للشخصية الوطنية، التي ظلت متأرجحة بين مبادئ الاشتراكية العلمية، والقيم الإسلامية كعقيدة دينية. (جبهة التحرير الوطني، ميثاق 1986، 1986)

من خلال استقصاء السياق التاريخي للسياسة الثقافية في الجزائر، يظهر اهتمام صانع القرار الجزائري بالوضع الثقافي في الجزائر، وذلك من خلال تخصيص نصوص وتشريعات لتحديد التوجهات الكبرى للثقافة الجزائرية، لكن رغم تلك الجهود لم تأخذ السياسة الثقافية مكانتها الحقيقية في حقل السياسات العامة في الجزائر.

المحور الثاني: واقع السياسة الثقافية في الجزائر.

عرف قطاع الثقافة في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة نفسا جديدا، أعطى لهذا القطاع حركية جديدة تجسدت من خلال مجموعة من المحاور الكبرى التي تضمنتها السياسة الثقافية، ومختلف جهود الدولة المبذولة في هذا المجال في إطار السياسة الجديدة المتبعة.

أولا: جهود الدولة في النهوض بالقطاع الثقافي.

بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة وفي إطار تعزيز السياسة الثقافية جهودا كبيرة، وسخرت وسائل معتبرة من أجل تدعيم الإبداع، وحماية الثقافة الجزائرية وترقيتها ونشرها داخليا وخارجيا، ومن أجل تدارك العجز المسجل في مجال الفضاءات الثقافية الجزائرية بالخارج، تم تخصيص برنامج هام للنشاط الثقافي الخارجي، حيث رصدت له حوالي 30% من الميزانية العامة المخصصة للعمل الثقافي، وتم العمل على تنمية الفضاءات الثقافية بالخارج بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، مع إنشاء وكالة للإشعاع الثقافي لهذا الغرض. إن ارتقاء المجتمع في سلم التنمية لا يتحقق إلا بالتخلص من لغة التقليد والترديد، والسعي لتعلم لغة الابداع والرقي، من خلال التخلص من الثقافة الهجينة (بودانس، 2021).

الملاحظ أنه بداية من دخول الألفية الجديدة عرف القطاع الثقافي بالجزائر نوعا من النهوض والتطور، حيث أعطت الدولة للقطاع الثقافي بعدا جديدا، ففي حوار مع وزيرة الثقافة السابقة "خليدة تومي" مع جريدة الفجر، تطرقت لواقع القطاع بالجزائر (جريدة الفجر، 2008)، حيث أكدت على التطور الحاصل في القطاع، من خلال إنجاز مشاريع ثقافية مهمة، بفضل الرفع من ميزانية القطاع، ما أسهم في تأسيس بنك معطيات للتراث الثقافي اللامادي، وفي مجال الحماية القانونية تم تصنيف المواقع الأثرية والتاريخية، كذلك تم إصدار قانون خاص لموظفي قطاع الثقافة، والتكفل بوضعية المستخدمين والمتخرجين من معاهد التكوين التابع للقطاع. (لجنة الثقافة والاتصال والسياحة، 2009). كما انتقلت الميزانية التي رصدت لقطاع الثقافة من 4 مليار دينار سنة 1999، إلى قرابة 25 مليار دج سنة 2009، لتصل إلى 26 مليار دج سنة 2023.

كما تم المبادرة بعدة مشاريع في إطار المحافظة على التراث وترميمه، مع توطيد الحماية القانونية للممتلكات الثقافية، مع إنشاء هيئات متخصصة في ميدان البحث والحفظ والترميم والتكوين. واحتضان الجزائر للعديد من التظاهرات الثقافية، حيث احتضنت سنة 2007 تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، وسنة 2009 المهرجان الثقافي الافريقي، وسنة 2011 تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وسنة 2015 قسنطينة عاصمة الثقافة العربية. (عزيزي و بوفجلين، 2023، صفحة 985)

ثانيا: عناصر ومحددات السياسة الثقافية في الجزائر.

إن المتفحص لمختلف الوثائق الرسمية المتعلقة بالسياسة الثقافية في الجزائر، يلحظ مجموعة من العناصر والمحددات الأساسية في هذا المجال، والتي يمكن تحديدها على الشكل التالي:

1-عناصر السياسة الثقافية:

تحوي السياسات الثقافية المعتمدة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة على مجموعة من العناصر على الشكل التالي:

أ-في مجال حماية التراث الثقافي وتنميته تم توجيه الجهود في هذا المجال لتحقيق الأهداف التالية: (مرسوم تنفيذي رقم 05-79، 2005)

-الحفاظ على الهوية الوطنية وتوطيدها، وحفظ الذاكرة الجماعية للأمة من خلال جمع الوثائق والوسائل المتعلقة بالتراث الثقافي الوطني ومركزتها واستغلالها.

-إدماج البعد الثقافي وصياغته في المشاريع الكبرى للتهيئة والعمران، وفي الإنجازات العمومية الكبرى لحماية التراث الثقافي الوطني ورموزه الثمينة.

-حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وحفظ التراث المعماري الحضري الريفي، وحفظ الفضاءات الجغرافية ذات المعاني الثقافية وتثمينها.

-ترقية ودعم نشر المعارف التاريخية والفنية والعلمية والتقنية.

ب-في مجال ترقية الفنون الحية والعرض تم توجيه الجهود في المجالات التالية: (مرسوم تنفيذي رقم 05-79، 2005)

-تشجيع الإنتاج في مجال الفنون الدرامية والغنائية والايقاعية والفنون التشكيلية.

-إثارة روح المنافسة في مجال انتاج الفنون الحية بغرض الدفع نحو اهتمام أكبر بالفنون الحية.

-ترقية مهنة العرض، وتهيئة الظروف لتمكين المواطن من الفنون الحية والعروض.

-ترقية إنتاج الفنون السينماتوغرافية والسمعية والبصرية ونشرها.

ج-في مجال حفظ التعابير الثقافية التقليدية تم العمل على تحقيق ما يلي: (مرسوم تنفيذي رقم 05-79، 2005)

-وضع الإطار الضروري لازدهار الابداع الأدبي والفني، وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى تحفيز الإنتاج الأدبي ونشره بوضع وسائل تفاعلية عصرية.

-رعاية الفنون والأدب ووضع جوائز تشجيعية، وحماية حقوق المبدعين، وتهيئة فضاءات التعابير الأدبية والفنية.

-تحديد شروط الحصول على الدعم العمومي في مجالات الفنون والأدب، وتشجيع ترقية التعابير الثقافية التقليدية.

د-في مجال البحث والتكوين تم العمل على تحقيق ما يلي: (مرسوم تنفيذي رقم 05-79، 2005)

-ترقية البحث في ميادين التراث الثقافي والفنون.

-كتابة التاريخ الوطني في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي.

-تطوير سياسة للتكوين في ميادين التراث الثقافي والفنون والأدب، بوضع البرامج والمنشئات الأساسية اللازمة.

2-محددات السياسة الثقافية في الجزائر:

تتحدد السياسة الثقافية في الجزائر من خلال مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، ولكل نوع دوره في تحديد معالم السياسة الثقافية في الجزائر.

بخصوص المحددات الداخلية فإن الواقع الثقافي في الجزائر يعرف العديد من الاتجاهات الثقافية، ومنها الحركة الأمازيغية التي عبرت عن نفسها من خلال المطالب ذات الطابع الثقافي الجهوي، وفي مرحلة متقدمة تم المزج بين المطالب الثقافية والعمل السياسي، مما جعل الخطاب الثقافي الأمازيغي يتقلص إلى بعض الجيوب النخبوية التي فرضت عليها الهجرة، ورغم ذلك فقد استطاع هذا التيار تعبئة فئة كبيرة من أبناء المنطقة.

إضافة إلى ذلك فقد تمكنت بعض التيارات في فترة الثمانينات من بث أفكار الاختلاف والشقاق، بسبب الفراغ الذي تركته الدولة داخليا من خلال نقص التوعية، وخارجيا من خلال فتح المجال لبعض القوى الأجنبية لتصدير أفكارها. كما أخذت الثقافة عدة أبعاد كالرؤية الواحدة والبارزة في القوالب الجاهزة، الرافضة لكل تعددية، مع انعدام القراءة

وبالتالي تحكم سلطة الرمز في مستوى العلاقات، والتي تشهد العزلة وأحادية اللغة، ما خلق صراعا مع الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى خلق ثلاثة ثقافات مختلفة وهي: (الكنز، 1994)

-الثقافة العربية المهمشة والمنفصلة عن المجتمع.

-الثقافة الفرنسية المتحكمة في البلاد بحكم الاستعمار وبيئاته الجديدة.

-الثقافة الشفوية القريبة نوعا ما من الثقافة الفرنسية بحكم التعايش اليومي.

أما على الصعيد الخارجي فقد أولت جامعة الدول العربية منذ نشأتها اهتماما بالسياسات الثقافية في الدول العربية في إطار التعاون الثقافي، والسعي إلى تكوين ثقافة عربية موحدة، تستمد قوتها من تاريخ الأمة العربية، وتعنى بجميع مكتسبات العلم والحضارة الإنسانية، وقد توج هذا الاهتمام من خلال العقد العربي للتنمية الثقافية، والخطة الثقافية الشاملة للثقافة العربية، والاستفادة من تجارب العواصم الثقافية العربية، وتوظيف نتائجها للإسهام في بعث مشاريع نموذجية ومؤسسات ثقافية تجسد تكامل المشهد الثقافي العربي. (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1994، صفحة 5)

في هذا الإطار نظمت الجزائر سنة 2007 تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، في سعيها إلى إيجاد مكانة متميزة للجزائر في الساحة الثقافية العربية، كقطب ثقافي فاعل، حيث سخرت الدولة وسائل وإمكانيات معتبرة، من خلال غلاف مالي تجاوز 7 مليار دج، وقد تميزت هذه التظاهرة بحضور كل الدول العربية، وتنظيم 18 دولة عربية لأسابيع ثقافية باستثناء الصومال وجيبوتي وجزر القمر. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007، صفحة 47)

ثالثا: الفاعلين الأساسين في السياسة الثقافية في الجزائر.

يقصد بالفاعلين الأساسين الأفراد والجماعات والجهات الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في رسم وتنفيذ السياسة الثقافية بصورة مباشرة وغير مباشرة، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين:

1-الجهات الرسمية:

وهم الأفراد الذين يخولون الصلاحيات التي تسمح لهم بالمشاركة في صناعة وتنفيذ السياسات العامة، مثل السلطة التشريعية والتنفيذية، والجهاز البيروقراطي، ويمكن تحديد الجهات الرسمية المساهمة في السياسة الثقافية على النحو التالي:

أ-بالنسبة للسلطة التشريعية الملاحظ هو الدور الهامشي الذي تلعبه السلطة التشريعية في صنع السياسة الثقافية، حيث اقتصر دورها خلال عشرية كاملة (1999-2009) على ثلاث مشاريع قوانين فقط متعلقة بقطاع الثقافة، ما يعتبر عجزا كبيرا وواضحا، واستمر نفس الأمر خلال السنوات اللاحقة، وبهذا فهي تترك المبادرة للسلطة التنفيذية لأداء هذه المهمة، وقد انتقد نواب الكتلة السياسية لحركة النهضة في المجلس الشعبي الوطني الواقع الثقافي في الجزائر، وطلب النائب "مسعودي خليفة" في سؤال شفوي توضيحات حول ما وصفه بالإفلاس الثقافي وتدمير أخلاق المجتمع، رغم الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من طرف الدولة، وتساءل عن السياسة الثقافية الهادفة التي تربي الأجيال، وعن الدور الرقابي للوزارة بخصوص مدى مطابقة البرامج لقيم المجتمع. (جريدة الخبر، 2008)

وقد أكد التعديل الدستوري 2020 على أبعاد الثقافة الجزائرية، خاصة ثنائية اللغة والدين، دون اغفال دور التاريخ والانتماء الثقافي في صياغة توجهات السياسة الثقافية في الجزائر.

ب-بالنسبة السلطة التنفيذية تعتبر وزارة الثقافة الجهاز البيروقراطي الأول المنوط له صنع السياسات العامة في الجزائر، فبعد الاستقلال مباشرة تم انشاء وزارة الاعلام والتي كان من بين مهامها صنع السياسة الثقافية، وفي سنة 1970 تم إنشاء وزارة الاعلام والثقافة، ليرد مصطلح "الثقافة" لأول مرة في مسمى وزارة، وفي سنة 1982 انفرد قطاع الثقافة بوزارة خاصة به تحت مسمى وزارة الثقافة، ومنذ سنة 2005 إلى يومنا هذا بقيت تسمية الوزارة بهذا الاسم،

وحسب المرسوم التنفيذي رقم05-79 المؤرخ في 17 محرم 1426 الموافق 26 فبراير 2005، فتتحدد صلاحيات وزارة الثقافة فيما يلي: (مرسوم تنفيذي رقم 05-79، 2005)

-حماية التراث الثقافي وتثمينه، وترقية الفنون الحية والعرض، وحفظ التعابير الثقافية التقليدية وتثمينها، والتعريف بالثقافة خارج الوطن.

-دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة القطاع، وإعداد القوانين الأساسية التي تطبق على موظفي قطاع الثقافة.

-المشاركة في المفاوضات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف، المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بصلاحياته.

-اقتراح سياسة تطوير الوسائل والمنشئات الأساسية الثقافية، والقيام بدراسات استشرافية، وتولي تنفيذ المخططات والبرامج الثقافية المقررة، ومتابعتها وتقييمها.

ج-بالنسبة للسلطة القضائية فإنها تضطلع بصياغة وتفسير النصوص القانونية، ومدى مطابقة الأنظمة واللوائح مع دستور الدولة النافذ، أما في مجال السياسة الثقافية فرغم عدم وجود دور محدد لها في وضع السياسات، فإنها تسهر على حماية الهوية الثقافية للبلاد من النهب والاعتداء، سواء على المستوى الداخلي او الخارج، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة من ناحية، ومختلف الأسلاك الأمنية من ناحية ثانية.

في هذا الصدد تم اعتماد مجموعة من المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية، بهدف حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه وتثمينه وتسييره وتهيئته، من خلال مراجعة القانون 98-04 لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية وتسيير التراث الثقافي، ومكافحة المتاجرة غير المشروعة بالأملاك الثقافية.

د-لبنية النظام السياسي كذلك دور في صياغة السياسة الثقافية، فقد تولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ادارة شؤون المجتمع ككل، وظهرت كمحرك مركزي لعمليات الاندماج الوطني،

مما أدى إلى الحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية، من دون أي نظرة تحليلية للاختلافات والتناقضات، وقد كان الرهان على عنصري الدين واللغة كعاملين أساسيين في تكوين الثقافة الوطنية (فاضل، 2002).

وقد انتهجت الجزائر سياسة التعريب، والتي كانت تحركها دوافع ذاتية، تمحورت حول التغذي بالماضي أكثر من السعي للتوعية الفكرية، ما أحدث تعارض جلي بين مؤيدي اللغة العربية، وأنصار التوجه الفرنكفوني، ولكن لاحقا تغيرت المعطيات، وأصبحت الثقافة السائدة هي الثقافة الفرنكوفونية بعد تولي نخبة جديدة شؤون البلاد. ما يظهر تأثير طبيعة النظام السياسي في الجزائر على توليد نماذج محددة من الثقافات، ترتبط ارتباطا وثيقا بتوجهات هذه النخبة وخلفيتها الثقافية والحضارية.

2-الجهات غير الرسمية:

لا تنحصر عملية صنع السياسة الثقافية في يد الجهات الرسمية فقط، وانما يمتد ذلك للجهات غير الرسمية، ولو أن دورها في الجزائر يعتبر هامشي، نظرا لعدم إيلائها الاهتمام الكافي من طرف السلطات.

أ-الأحزاب السياسية تلعب دور هامشي في صنع السياسة الثقافية في الجزائر، فمطالب هذه الأحزاب لا تتعدى مصالحها وتوجهاتها وايديولوجيتها، فالأحزاب الإسلامية تطالب بالحفاظ على الهوية الإسلامية، والأحزاب المحسوبة على جهة معينة تطالب بالحقوق الثقافية لهذه الجهة، مثلما هو عليه الحال بالمطالب الأمازيغية، في حين نجد الأحزاب المكونة للحكومة تؤيد في توجهات السياسة الثقافية القائمة، وبذلك يبقى دور الأحزاب في هذا المجال هامشي وبعيد عن المأمول.

ب-الرأي العام كذلك دوره يبقى هامشي، فأخر اهتمامات الرأي العام الجزائري هو قضايا الثقافة، فالمشاكل التي يعاني منها المواطنين كمشكل البطالة والسكن وضعف القدرة الشرائية، تغنيه على تقديم مطالب ثقافية.

ج-الإعلام والمجتمع المدني والجمعيات الثقافية لها أدوار هامة في الحفاظ على الهوية الثقافية الجزائرية والترويج لها داخليا وخارجيا، بل حتى في تقويم بعض السياسات الثقافية، رغم الوضعية الصعبة التي يعيشها الإعلام في الجزائر، فالجانب الاعلامي له دور كبير في حماية التراث والتسويق له، فغياب التسويق الإعلامي يؤدي إلى غياب الوعي المجتمعي في الحفاظ على التراث (بكري، 2022، صفحة 133). كما تلعب الجمعيات الثقافية وفعاليات المجتمع المدني دورا كبيرا في هذا المجال، رغم نقص الامكانيات، ولو أن هناك تحسن ملحوظ في هذا المجال، من خلال إيلاء الحكومة اهتماما كبيرا للمجتمع المدني، واعتماده كشريك لتحقيق مختلف أهداف الدولة.

المحور الثالث: معوقات السياسة الثقافية في الجزائر وسبل التغلب عليها.

يسجل على السياسة الثقافية في الجزائر العديد من المآخذ، وبالرغم من كونها تعكس توجها جديدا تتبعه القيادة المسؤولة عن القطاع، إلا أنها لم ترتقي بعد إلى ما هو مأمول منها، بسبب مجموعة من الأزمات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: تقويم السياسة الثقافية في الجزائر.

تخضع السياسات الثقافية في الجزائر لمجموعة من المعايير الأساسية في تقويم الفعالية والكفاءة بما يحقق التنمية الثقافية كجزء من التنمية الشاملة، حيث يتوقف نجاح السياسة الثقافية في تحقيق التنمية على توافر هذه المعايير. مع وجوب إدراك أن كافة المعايير المادية للشرائح الاجتماعية، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتم احتواء كل وجوه التنوع والتعددية بين الثقافات التابعة للتنمية. (البيروني، 2020)

1-معيار مدى وضوح و انتظام وتناسب أهداف السياسة الثقافية:

تم تسجيل مؤشرات إيجابية في قطاع الثقافة، ظهرت من خلال مؤشرات عامة كمؤشر التنمية الثقافية، والذي أصبح جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فقد أشارت عدة تقارير بدءا من تقرير مشروع هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكذا المسح الاستكشافي لمؤسسة المورد الثقافي، إلى مضاعفة التمويل المالي المخصص لقطاع الثقافة بشكل ملحوظ (كساب و بوكروح، 2014، صفحة 46).

2-معيار تو افر الموارد الكافية والمخصصات اللازمة لتنفيذ السياسة الثقافية بالكفاءة المطلوبة:

بنظرة فاحصة للإحصائيات العامة يبرز لنا بشكل ظاهر بأن السياسة الثقافية قد شابها العديد من مظاهر عدم الانتظام والاتساق في الانفاق العام للدولة. لكن مع بداية الألفية الجديدة عرف القطاع قفزة نوعية في نسبة الانفاق العام، فقد انتقلت ميزانية القطاع من 4 مليار دج سنة 1999، إلى 25 مليار دج سنة 2009، لتصل إلى 26 مليار دج سنة 2023، وقد تزامن النهوض بالقطاع الثقافي مع مخطط الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي أعطى دفعا قويا للقطاع. (عزيزي و بوفجلين، 2023، صفحة 985)

ثانيا: الأزمة الثقافية في الجزائر.

تعاني الجزائر قحطا فكريا وثقافيا رهيبا، لدرجة أن أصبح الفكر والثقافة يأتي في ذيل اهتمام الفرد الجزائري، وحتى المسؤولين على قطاع الثقافة، فحجم الانفاق الثقافي لدى العائلات الجزائرية لا يتجاوز 3%، حيث كشفت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أن نفقات الجزائريين على الثقافة والتربية والرياضة لا تتجاوز 3.2%، وهي أرقام مخيفة تشير لعدم اهتمام الجزائريين بالثقافة. (كساب، 2017)

1-أزمة الفكر والابداع:

تعرف الساحة الثقافية الجزائرية أزمة كبيرة في مجالي الفكر والابداع، ولا شك أن المثقف الجزائري يحمل بدوره جزءا من المسؤولية في التراجع الثقافي، فهناك الكثير من الوجوه تتصدر المشهد الثقافي، دون أن تقدم شيئا جديدا للثقافة الجزائرية، نفس الأمر ينطبق على اتحاد الكتاب الجزائريين، فالكتاب يعانون من العوز والفقر، نتيجة إغلاق الأبواب في أوجههم، فقد وصل الأمر بالصحفي والشاعر "أبو بكر زمال" بعرض كليته للبيع عبر بعض الجرائد والمواقع لحماية عائلته من التشرد (نيوف، 2005).

2-أزمة الكتاب والنشر والمقروئية:

تعتبر من أهم الإشكالات المطروحة في المجال الثقافي في الجزائر، حيث يرى الدكتور "عبد الله حمادي" أن نصيب الثقافة في الجزائر جد هزيل، وأن الجزائر تعاني من أزمة مقروئية، لغياب سياسة واضحة في مجال الكتاب، ولهروب طلبة العلم من القراءة بسبب إصابتهم بالإحباط، وحسب إحصائيات أعدها الخبير في علم المكتبات "كمال بطوش" أن معدل القراءة في الجزائر لا يتجاوز نسبة 0.3%، كما أن نصيب الفرد الجزائري من الكتاب في السنة هو نصف كتاب حسب أرقام قدمتها وزارة الثقافة (جريدة الرياض الالكترونية، 2007).

3-نهب الموروث الثقافي الجزائري:

تعاني الجزائر من أزمة كبيرة في مجال نهب الموروث الثقافي الجزائري، خاصة من بعض الدول والتي تأتي في مقدمتها المغرب، حيث تعمل هذه الأخيرة مؤخرا على الاستيلاء على الموروث الثقافي الجزائري، ونسبته لها، وفي هذا المجال يجب على السلطات الجزائرية العمل على تسجيل كل التراث الثقافي الجزائري باسمها، من أجل تفادي مثل هذه الأعمال.

4-التيار الغربي ومكونات الهوية الوطنية:

هناك تأثير كبير للتيار ذو الخلفية الغربية على مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، ويتجسد ذلك جليا من خلال بعض المظاهر الثقافية السائدة والتي لا تمت بصلة لثقافتنا ولهويتنا

وانتمائنا العربي والإسلامي. فالثقافة الوطنية في جزء منها تقع تحت وطأة الطبقات الاجتماعية المسيطرة، لا سيما في الدول التي لا تعير اهتماما كبيرا للسياسة الثقافية والثقافة الجماهيرية السائدة في هذا المجال.(pontoizeau, 1992)

ثالثا: الثقافة الوطنية وتحديات المستقبل.

إن من بين أهم شروط تطور الأمم والحضارات هو الوعي بالشخصية الثقافية للأمة، والعمل على التمييز بين ما هو كائن، وبين ما يجب أن يكون، حتى نتمكن من تحقيق ما نريده، فالثقافة التي نريدها أن تتبلور في أذهان الناس، وتتفاعل معها أرواحهم وعقولهم، وتتجلى في أفعالهم وسلوكهم، هي ثقافة البناء والتعمير لا ثقافة الهدم والتدمير، ثقافة تعلي من شأن المبادرات الانسانية الايجابية، وتعمل على مسايرة الوضع الراهن، لذلك للحديث عن ثقافة وطنية يجب التأكيد على النقاط التالية:

-حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي.

-وضع سياسة لمكافحة سياسة النهب والسطو على الموروث الثقافي الجزائري من دول الجوار ومن طرف التيار الغربي وبعض الأطراف الداخلية الموالية للثقافة الغربية.

-الموازنة الدقيقة والواعية بين متطلبات السوق، وبين استراتيجية المؤسسات الاعلامية.

-تكييف رغبات الشعب مع متطلبات التنمية الشاملة.

-العناية الجادة بتطوير أنشطة المؤسسات الثقافية الوطنية، على المستوى النوعي والكمي، حتى يتسنى لهذه المؤسسات تحقيق قفزات نوعية في مسيرة العمل الثقافي.

-تنظيم العلاقة بين الاعلام بأدواته المختلفة، والثقافة بمجالاتها المتنوعة.

فالثقافة الوطنية مهددة بالمسخ والتشويه، في ظل العولمة الثقافية وما رافقها من تكنولوجيات وتقنيات عالية، لذا من الضروري العناية بالهوية الحضارية الوطنية وتأكيد مبادئها، حتى نتمكن من التعامل الايجابي مع متغيرات العصر، لذا فالبحث في مسألة تأثير

التطورات التكنولوجية على مسار الثقافة الوطنية، هو صميم الأنشطة الوطنية التي ينبغي إيلائها كل العناية والاهتمام (شريط، 1981، صفحة 89)، فالخروج من التحديات المعاصرة التي تواجه القطاع الثقافي، لا يتأتى إلا بتنشيط كل الدوائر ذات الصلة، وتمكينها من ممارسة دورها الطبيعي في مجابهة هذه التحديات، من خلال تفعيل عنصري الهوية بما تشكل من إمكانيات، والثقافة الوطنية بما تؤطر من قوى وحشد شعبي، في سبيل النهوض بالقطاع الثقافي في الجزائر.

الخاتمة.

تعتبر السياسة الثقافية في الجزائر من القطاعات المكملة لهيكل النظام السياسي، فهي تمثل برنامج عمل مصحوب بنية تحقيق أهداف النظام السياسي في الجانب الثقافي إزاء مشكلات محددة وموصوفة، وهي عملية سياسية في المقام الأول، على غرار بقية السياسات العامة الأخرى، ما يتطلب تطبيق برنامج عمل واضح ومحدد، يستهدف تحقيق جملة من الأهداف، من خلال نظام إداري متخصص في تنفيذ السياسة العامة الثقافية، ومن خلال وحدات العمل الحكومية ذات الصلة، للعمل على تنفيذ القوانين والقرارات واللوائح الصادرة عن البناء التشريعي للدولة، وتحقيق الأهداف العامة. المسطرة في المجال الثقافي.

من خلال دراسة موضوع السياسة الثقافية في الجزائر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

-سعت الجزائر منذ الاستقلال لتجعل التحرر السياسي والاقتصادي واقعا ملموسا، يثبت دعائم الشخصية الوطنية، ويساهم في انطلاقة ثقافية أصيلة، تستند على الواقع التاريخي للشعب الجزائري، وتأخذ بأسباب الحضارة العربية والاسلامية، دون الانغلاق على منجزات الحضارة الانسانية عموما. وتواكب تحديات العصر.

-وجهت جهود السياسة الثقافية نحو تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية الشاملة، من خلال الاهتمام بالتراث التاريخي، وتخليصه من الشوائب التي لحقت به، وتشجيع مختلف مظاهر الإبداع، سواء ما تعلق منها بالإسهامات الفكرية والعلمية، أو تلك المتعلقة بمجال العمران والصناعات التقليدية والتنظيم الاجتماعي، ومختلف أشكال التراث الشعبي التقليدي الجزائري، المعبر عن الهوية الوطنية والأصالة الجزائرية.

من خلال النتائج المتواصل اليها يمكن صياغة مجموعة من التوصيات في مجال مستقبل السياسة الثقافية في الجزائر على النحو التالي:

-وضع استراتيجية وطنية لحماية التراث المادي وغير المادي.

-وضع سياسة لمكافحة سياسة النهب والسطو على الموروث الثقافي الجزائري من طرف دول الجوار، ومن قبل التيار الغربي وبعض الأطراف الداخلية الموالية للثقافة الغربية.

-وضع خطة وطنية مركزية للسياسة الثقافية في الجزائر، مبنية على أولوية التخطيط الثقافي، تتميز بالثبات والانتظام والتناسب، وفقا لرؤية استراتيجية واضحة وسليمة.

-التأسيس لسياسات تحافظ على الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية للأمة.

-ترقية ودعم نشر المعارف التاريخية والفنية والعلمية والتقنية بما يساهم في تفعيل السياسات الثقافية للدولة.

قائمة المراجع المعتمدة.

أولا: باللغة العربية:

1-الأمر رقم 70-53. (21 7, 1970). الأمر رقم 53-70 المؤرخ في 21 جويلية 1970 المتضمن تأسيس الحكومة. *الجريدة الرسمية، العدد6، ص 906*. الجزائر.

2-الأمر رقم67-191. (27 9, 1967). الأمر رقم 97-191 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتعلق باعفاء من الرسم الفريد الاجمالي عن استيراد الكتب باللغة العربية. الجزائر.

3-السيد عبد المطلب غانم. (1989). *تقويم السياسات العامة*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

4-العيد بكري. (06 09, 2022). دور الاعلام الثقافي في الجزائر في التعريف بالتراث المادي واللامادي والحفاظ عليه. *مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، 10* (3).

5-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2007). *العواصم الثقافية العربية: الجزائر نموذجا*. الجزائر: دار القصبة للنشر.

6-المنظمة العربية للثقافة والعلوم. (1994). *الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي*. تونس.

7-أمال فاضل. (2002). ألية ادارة الأزمات في الجزائر بأسلوب الحوار. *رسالة ماجيستير في العلوم السياسية*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

8-بدر الدين أبو غازي. (1973). *التنظيم الثقافي*. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية.

9-جبهة التحرير الوطني. (1662). برنامج طرابلس. الجزائر.

10-جبهة التحرير الوطني. (1 11, 1954). بيان أول نوفمبر. الجزائر.

11-جبهة التحرير الوطني. (20 8, 1956). مؤتمر الصومام. الجزائر.

12-جبهة التحرير الوطني .(1964) .ميثاق الجزائر .1964الجزائر.

13-جبهة التحرير الوطني. (1976). ميثاق 1976. الجزائر.

14-جبهة التحرير الوطني. (1986). ميثاق 1986. الجزائر.

15-جريدة الخبر. (2008). سؤال شفوي حول قطاع الثقافة. *جريدة الخبر*.

16-جريدة الرياض الالكترونية. (2007). استطلاع للرأي على هامش الطبعة 21 للصالون الدولي للكتاب.

17-جريدة الفجر. (2008). حوار مع وزيرة الثقافة. *جريدة الفجر*.

18-حيان نيوف. (15 8, 2005). *العربية*. تم الاسترداد من:
https://www.alarabiya.net/articles/2005%2F08%2F15%2F15899

19-سماح بودانس. (18 1, 2021). *مركز ابن النفيس للدراسات والأبحاث*. تم الاسترداد من /https://centre-iner.com

20-عزيزي، و زهرة بوفجلين. (7 6, 2023). المرجعية التاريخية والمؤسساتية للسياسة الثقافية في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، الصفحات 975-990.

21-سيد أحمد بغلي. (1980). *جوانب من سياسة الجزائر الثقافية*. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

22-صالح فيلالي. (1999). *الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

23-عبد الله شريط. (1981). *من واقع الثقافة الجزائرية*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

24-عرين البيروني. (29 10, 2020). *إي عربي*. تم الاسترداد من https://e3arabi.com/

25-علي الكنز. (1994). *حول الأزمة: خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي*. الجزائر: دار بوشنان للنشر.

26-عمار بلحسن. (1990). المشروعية والتوترات الثقافية: حول الدولة والثقافة في الجزائر. *المستقبل العربي*، صفحة 54.

27-عمار كساب، و مخلوف بوكروح. (2014). *المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في الجزائر*. بروكسل: مؤسسة المورد الثقافي.

28-كساب ,ع .(2017) .الثقافة في ذيل أولويات الجزائريين ولا يجاوز حجم الانفاق فيها 3بالمائة .*الشروق*.

29-لجنة الثقافة والاتصال والسياحة. (28 1, 2009). بيان صحفي. *بيان صحفي للجنة الثقاف والاتصال والسياحة بالمجلس الشعبي الوطني*.

30-محمود محفوظ. (بلا تاريخ). المؤسسات الثقافية والثقافة الوطنية: رؤية ومهام. *مجلة التجديد العربي*، صفحة 17.

31-مرسوم تنفيذي رقم 05-79. (26 2, 2005). مرسوم تنفيذي رقم 05-79. الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

32-ben hamou, f. (1998). L’économie de la culture. Alger: casbah éditions.

33-pontoizeau, p. (1992). La communication culturelle. Paris: Armand colin éditeur.